

## البحرين تدين الهجوم «الإرهابي» .. وفرنسا تؤكد مساندتها لمصر عشرات القتلى والجرحى في 5 هجمات بسياء



صورة أرشيفية لحاكمه مبارك ونجليه

القاهرة - وكالات: قتل 32 شخصا على الأقل بينهم 15 جنديا ومدنيان، كما أصيب أكثر من 17 عسكريا و6 مدنيين أمس في 5 هجمات متزامنة في شمال سيناء، حيث يقاتل الجيش فرعا محليا لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، في حين لم تعلن أي جهة مسؤولة عن الهجمات الجديدة التي تحمل بصمات جماعة أنصار بيت المقدس التي بايعت داعش تحت اسم «ولاية سيناء».

وأعلن مسؤولون محليون في الشرطة المصرية أن «إرهابيين» هاجموا بالرشاشات وقاذفات الصواريخ 5 حواجز عسكرية. ووقعت الهجمات في جنوب الشيخ زايد على بعد نحو 15 كلم شرق العريش كبرى مدن شمال سيناء.

وقتل في الهجوم بحسب المصادر الأمنية مدنيان و15 جنديا و15 هاجما خلال تبادل لإطلاق النار تسلا الهجمات، بحسب الشرطة. وجرح 17 عسكريا و6 مدنيين أيضا. ولا يمكن التحقق من هذه الأرقام من مصدر مستقل.

من جانبه، أعلن المتحدث باسم الجيش المصري أن الاشتباكات وقعت بين مجموعات من العناصر المسلحة وبعض التجمعات الأمنية بمدينتي العريش والشيخ زايد بمحافظة شمال سيناء شمال شرقي البلاد.

وقال المتحدث العسكري العبيد محمد سمير في بيان صحافي إنه جرى تنفيذ أعمال تشييط ومطاردة لتصفية باقي العناصر المسلحة.

إلى ذلك، دانست مملكة البحرين اسم الهجوم وصفته بأنه «إرهابي جبان».

وأكدت الخارجية البحرينية في بيان صحافي وقوف المملكة إلى جانب مصر في سعيها لإرساء الأمن والاستقرار بكل أراضي بلادها ومواجهة

«النفص» تؤجل  
نظر طعن النيابة  
على تبرئة مبارك  
في «قضية



القرن

الذي يستهدف المساس بأمن مواطنيها وسلامة أراضيها وعرقلة الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز التنمية والتقدم.

وجسدت موقف مملكة البحرين الثابت في نبذ جميع أشكال العنف و«الإرهاب» مهما كانت الدوافع والمبررات، مؤكدة دعمها وتضامنها مع كل الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للتخلص من هذه الآفة وترسيخ السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وفي السياق نفسه، دندت فرنسا بالهجوم وأكدت مساندتها لمصر في مكافحة «الإرهاب».

وقال المدعون العامون باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال في مؤتمر صحافي أن «فرنسا تدين الهجوم الذي وقع في سيناء وأدى بحسب تقييم أولي إلى مقتل 5 جنود». وأضاف نادال أن بلاده تقدم تعازيها لأسر الضحايا وتعاطفها مع المصابين وتؤكد مجددا تضامنها مع الشعب والحكومة المصرية «في الحرب ضد الإرهاب».

السي ذلك قسرت محكمة النقض أمس تأجيل نظر طعن النيابة العامة على حكم محكمة الجنايات بتبرئة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي «محكمة القرن» إلى السابع من مايو المقبل.

ويواجه المتهمون في القضية التي يتم الطعن على أحكامها أيضا من رجل الأعمال حسين سالم (غيايبا) و6 من كبار مساعدي وزير الداخلية الأسبق اتهامات تتعلق بوقائع قتل مظاهري ثورة يناير 2011 والمدون على المال العام والإضرار العمدة في القضية المعروفة بـ «محكمة القرن». وجاء قرار المحكمة برئاسة نائب رئيس محكمة النقض المستشار أنور جبري بالتأجيل لتجهيز قاعة المحكمة وعرض أسطوانة ممحمة خاصة بجلسة النطق بالحكم أمام محكمة جنايات القاهرة في جولة إعادة.

وكانت محكمة جنايات

القاهرة - وكالات: قالت وزارة السياحة المصرية في بيان لها أمس، إن الحكومة قررت إرجاء فرض التأشيرة المسبقة لدخول السائحون الأفراد، والتي كان مقررا تطبيقها بدءا من منتصف الشهر المقبل. وذكرت الوزارة في البيان، إن قرار إرجاء القرار جاء بعد الاجتماعات العديدة والمشاورات المكثفة الأخيرة بين أجهزة الدولة المعنية وشركات السياحة المصرية.

وأضافت أنه سيتم البدء في تطبيق التأشيرة المسبقة، التي تتعلق بوقف منح التأشيرات للسائح الأفراد بمنافذ الوصول، بالتزامن مع بدء تطبيق نظام التأشيرة الإلكترونية في أقرب وقت ممكن.

وقالت وفقا للبيان، إن ذلك بهدف تنظيم عمليات دخول الأجانب إلى مصر في إطار احترام السيادة الوطنية، ومراعاة اعتبارات الأمن القومي للبلاد، مع عدم التأثير في الوقت نفسه على معدلات التدفق السياحي للبلاد.

وكانت وزارة الخارجية المصرية أعلنت في منتصف مارس الماضي، أن مصر ستشدد قواعد منح تأشيرات الدخول لتلزم الزوار الأفراد بالحصول عليها في السفارات بدلا من الحصول عليها لدى الوصول بالمطارات المصرية، اعتبارا من 15 مايو المقبل، وسيقتصر منح التأشيرات في منافذ الوصول على التأشيرات الجماعية للوفود السياحية.

## قضت بمصادرة المباني والمنشآت محل الجريمة الحكومة المصرية تشدد عقوبة المتورطين في حفر الأنفاق للمؤبد

القاهرة - العربية.نت: وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قرار رئيس الجمهورية الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات. وينص التعديل على أن «يستبدل بنص المادة 82 مكررا من قانون العقوبات المشار إليه، النص الآتي:

يعاقب بالسجن المؤبد كل من حفر أو أعد أو جهز أو استعمل طريقا أو ممرا أو نفقا تحت الأرض في المناطق الحدودية للبلاد بقصد الاتصال بجهة أو دولة أجنبية أو أحد رعاياها أو المقيمين بها، أو إدخال أو إخراج أشخاص أو بضائع أو سلع أو معدات أو آلات

أو أي شيء آخر مقوما بمال أو غير مقوم، ويعاقب بسذات العقوبة كل من ثبت علمه بوجود أو استعمال طريق أو نفق تحت الأرض في المناطق الحدودية للبلاد بالوصف والشروط الواردة بالبند السابق أو ثبت علمه بوجود مشروع لارتكاب أي من تلك الأفعال ولم يبلغ السلطات المختصة بذلك قبل اكتشافه.

وتقتضي المحكمة فضلا عن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة بمصادرة المباني والمنشآت محل الجريمة والأدوات والأشياء المستخدمة في ارتكابها».

## اتهمه بسبب الصحابة والتشكيك في الأئمة الأربعة بلاغ للنائب العام يطالب بمحاكمة إسلام البحيري بتهمة ازدراء الإسلام

القاهرة - العربية.نت: تقدم كل من محمد كمال الدين، ومحمد شعبان فهيم، المحامين، بلاغ للنائب العام المستشار هشام بركات، ضد إسلام البحيري، المذيع بحدى القنوات الفضائية المصرية الخاصة، بتهمة في البلاغ بسب الصحابة، والتشكيك في الأئمة الأربعة، وازدراء الإسلام، مطالبين بخلق القناة وإصدار قرار بوقف البرنامج.

وذكر البلاغ المقدم برقم 6426 لسنة 2015 عرائض النائب العام، أن إسلام البحيري اعتاد سب الصحابة، والأئمة الأربعة، والتشكيك في ثوابت الدين الإسلامي، وذلك بأن صرح في برنامجه بوجود إلغاء السنة النبوية، وأطلق عبارات تعد تطاولا على الذات الإلهية. وتضمن البلاغ، أن العبارات التي أطلقها إسلام البحيري تمثل ازدراء للدين الإسلامي، وإثارة للفتنة، مستندا إلى المادة 98 فقرة

«أ» من قانون العقوبات التي «تؤثم الأزدراء بالعقيدة الدينية وتعاقب مرتكبها بالحبس من ستة شهور إلى خمس سنوات وغرامة من 500 جنيه إلى ألف».

واعتبر البلاغ أن ما قام به المشكو في حقه يتجاوز حدود الرأي والتعبير المنصوص عليها قانونا، وأن تصريحاته تعد جريمة ازدراء للأديان وطعن في أسس وثوابت الدين الإسلامي.

وطالب البلاغ المقدم باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه إسلام البحيري، وإصدار قرار بخلق القناة، والتحقيق معه بتهمة التشكيك في ثوابت الدين، وسلم مقدمو البلاغ، أسطوانة مدمجة تتضمن الحلقات واللقطات التي ظهر فيها إسلام البحيري، وتطاول على السنة النبوية، والأئمة الأربعة، وصحابة رسول الله ﷺ.

وتونس - رويترز: في خطوة تشير على الأرجح لاستعادة العلاقات مع سورية بعد ثلاث سنوات من قطعها، قال وزير الخارجية التونسي الطيب الكوش أمس إن بلاده ستفتح قنصلية في سورية وترحب بعودة السفير السوري. وقال الكوش في مؤتمر صحافي «لن يكون سفيرا ولكن قنصل أو قائم بالأعمال. في المقابل تونس ترحب بعودة السفير السوري».

وأضاف أن تعيين قائم بالأعمال أو قنصل في دمشق سيكون في «القريب العاجل».

## رحبت بعودة السفير السوري تونس تقرر عودة تمثيلها الدبلوماسي إلى سورية بعد انقطاعه منذ 2012

دمشق سيمكن تونس من الاطلاع على أوضاع التونسيين هناك والحصول على معطيات أوضح لحوالي ثلاثة آلاف مقاتل تونسي ومعرفة مصير عشرات المعتقلين هناك. وكان الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي قد طرد السفير السوري قبل ثلاث سنوات وقال إنه قرار يتماشى مع مبادئ الثورة التونسية التي ألهمت انتفاضات الشرق الأوسط.

ووضى يقول إن فتح قنصلية في دمشق سيمكن تونس من الاطلاع على أوضاع التونسيين هناك والحصول على معطيات أوضح لحوالي ثلاثة آلاف مقاتل تونسي ومعرفة مصير عشرات المعتقلين هناك. وكان الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي قد طرد السفير السوري قبل ثلاث سنوات وقال إنه قرار يتماشى مع مبادئ الثورة التونسية التي ألهمت انتفاضات الشرق الأوسط.

## أكد أنه لا يجوز أن يبقى لبنان بلا رئيس ناظم الخوري لـ «الأنباء»: «لقاء الجمهورية» في 13 أبريل بضيافة سليمان

واقتصاديا والاجتماعي. وأضاف الخوري في تصريح لـ «الأنباء»: إنها ورقة صالحة للنقاش مع الشخصيات المدعوة للقاء في 13 أبريل الجاري، حيث ستخضع هذه الورقة لنقاش مفصل وعلى ضوءها تتحدد كيفية تطوير الأمور ليصار إلى بحث نوعية وطرق التحرك الذي سيحصل في المستقبل، وبالتالي مازلتنا في المراحل الأولى.

وأشار الخوري إلى ان الرئيس سليمان يضع الآن أولوية للقاء مع رئيس جمهورية بأسرع وقت، وأي مجموعة اليوم تشكل قوة إضافية ضاغطة لانتخاب رئيس جمهورية هي مطلوبة في وضعنا الراهن، إذ لا يجوز بقاء لبنان من دون رئيس. ونحن نشهد التحرك الحاصل على مساحة العالم العربي والتطورات خطيرة وسريعة، ولا يجوز أن يكون لبنان جمهورية بلا رئيس، وأن يبقى لبنان جسما بلا رأس لا يمكنه الاستمرار.

أوضح الوزير السابق ناظم الخوري ان التحرك الذي يقوم به الرئيس العماد ميشال سليمان في إطار «لقاء الجمهورية» يأتي بعد انتهاء ولايته الرئاسية، وهو يعتبر أن لبنان أعطاه الكثير، ومن خلال تجربته كرئيس جمهورية ليست سنسنوات ومن خلال ممارسته لقيادة الجيش لعشر سنوات، وفي فترات مر خلالها لبنان بأخطار الأزمات في تاريخه لإيزال في مرحلة أزمات، فهو قادر من خلال تحرك سياسي على أن يقدم على توجهه ايجابي من خلال دعوة مجموعة من الفاعليات والنخب حثه طرح عليهم ورقة للنقاش حول عدد من الأفكار لاسيما إعلان بعهدا واستكمال تطبيق الطائف.

وبعض الإصلاحات التي يفترض ان تكون حولا لآزمات في النظام اللبناني، كما ان هناك بعض الأفكار على الصعيد الإنمائي

## تعين محافظ جبل لبنان يثير حفيظة عون تأجيل انتخاب الرئيس اللبناني لجلسة 22 يوم 22 الجاري



عدد من النواب في القاعة العامة بالجلسة التيابي بانتظار اكتمال التصاب للمشاركة في الجلسة الـ 21 لانتخاب رئيس لبنان (محمود الطويل)

بيروت - عمر حنجر

طارت الجلسة الحادية والعشرون لانتخاب رئيس الجمهورية، باجئحة النصاب النيابي للمفوض، ليضيف رئيس المجلس النيابي نبيه بري الرقم 22 إلى عداد الجلسات النيابية الانتخابية المحكومة بالفشل، في ظل المناخات الإقليمية الملبدسة بالغيوم، وبالتالي اللبنانية المرتجطة بها، وتم تحديد 22 ابريل الجاري موعدا جديدا لها.

ولم يعد أحد يشعر بحرج الاعتراف بعضوية التلازم الظاهر بين الرئاسة اللبنانية وبين المفاوضات النووية الأمريكية - الإيرانية، وقد بات واضحا من مقاطعة نواب حزب الله والعماد عون لجلسات الانتخاب، أن إبقاء لبنان في حالة فراغ دستوري مازال ضمن أوراق إيران الضاغطة على الغرب في مفاوضات لوزن.

وكالعادة قاطع نواب حزب الله والتيار الوطني الحر الجلسة، فأعلن الرئيس بري تأجيلها في 22 ابريل الجاري. وتزامنا مع الجلسة النيابية نفذ اعتصام سلمي بدعوة من طاولة حوار المجتمع المدني في ساحة رياض الصلح رفضا للإمعان في الفراغ الرئاسي ومنعا لاستمرار سياسة التمييع والأسر الواقع في لبنان.

ورفع المعتصمون شعار «الغائب لا يكون نائب» وطلبوا بانتخاب رئيس فوراً، وكرروا هذه المطالبة بـ 9 لغات بينها اللغة الفارسية.

في غضون ذلك العصف الإقليمي مع مجلس الوزراء اللبناني، الأربعة بأقل السجلات الممكنة، بعد تبادل التوضيحات وجهات النظر حول موقف الرئيس تمام سلام في قمة شرم الشيخ، والتأكيد على دعم موقفه، رغم تحفظ وزير حزب الله محمد فنيش وحسين الحاج حسن.

بعض المناقشات اتسمت بالحدة، خصوصا بين وزير حزب الله (حسين الحاج حسن) ومحمد فنيش وبين وزير المستقبل (أنور ريفي ونهاد المشوق) ووزير حزب الكتائب (سبعان قزي)، فقد باهر الوزير الحاج حسن إلى الاعتراض

على موقف سلام، رفضا أن ينفرد أحد بتعبيره عن موقف لبنان الرسمي، بينما هو موقف قسم من اللبنانيين.

ورد وزير العدل أنشرف ريفي معلنا تضامنه مع رئيس الحكومة، وقال: لا مرشد للجمهورية في لبنان، وأن الدور الإيراني أساسي في إثارة النزاعات المذهبية. نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع سمير مقبل استغرب عدم ورود إعلان بعهدا في مقرررات القمة العربية على الرغم من أنه صار إعلانا رسميا عربيا ودوليا، وأشار إلى أن ثمة ما يوحي بأن هناك من غيب الإعلان عن توصيات وزراء الخارجية العرب.

وسارع وزير الخارجية جبران باسيل، بوصفه المقصود في كلام الوزير مقبل إلى الرد بأن «إعلان بعهدا» لم يعتمد في البيان الوزاري للحكومة وقد حل محله تعبير تنفيذ «مقررات الحوار الوطني» وبعلم وقبول الرئيس ميشال سليمان.

وزير اللقاء الديموقراطي أكرم شهيب ووائل أبو فاعور دافعا عن «المواقف الصائبة» لرئيس الحكومة في القمة. أما رئيس الحكومة تمام سلام فقد رفض تسجيل سابقة تشاور رئيس الحكومة مع أي فريق قبيل التعبير عن موقف لبنان، مؤكدا حرصه على التضامن العربي، وقد أبدى موقفه هذا ثلثا أعضاء الحكومة.

وشرح وزير الإعلام رمزي جريج المادة 64 من الدستور التي تعطي رئيس الحكومة صلاحية التحدث باسم لبنان.

في هذا الوقت أتاح تعيين محافظ جبل لبنان فؤاد فلديق أمينا عاما لمجلس الوزراء، لفريق العماد ميشال عون تصعيد المطالبة بتعيين قائد للجيش بسدل التعيين مجددا للعماد جان قهوجي وبعض الضباط القادة.

ويقول الدكتور ماريو عون، عضو التكتل العوني إن تعيين فليفل وقبلة هيئة الرقابة على المصارف قال الجراح إن أهالي عرسال يتعرضون لمضايقات في أرزاقهم، وهناك مشكلة اقتصادية تتفاقم، واعتقد أن إطلاق العسكرين المخطوفين يمكن أن يساعد على حلحلة الأمور.

في هذه الأثناء بادرت داعش إلى تسليم الجيش اللبناني جسدة الجندي على الجبال المخطوف الذي جرى قتله سابقا نبها من قبل هذا التنظيم. وليس وزير الدفاع، وما يحدث الآن، على صعيد التمديد، إنما لتجنب فرض قائد للجيش على رئيس الجمهورية.

وشرح وزير الإعلام رمزي جريج المادة 64 من الدستور التي تعطي رئيس الحكومة صلاحية التحدث باسم لبنان.

في هذا الوقت أتاح تعيين محافظ جبل لبنان فؤاد فلديق أمينا عاما لمجلس الوزراء، لفريق العماد ميشال عون تصعيد المطالبة بتعيين قائد للجيش بسدل التعيين مجددا للعماد جان قهوجي وبعض الضباط القادة.

ويقول الدكتور ماريو عون، عضو التكتل العوني إن تعيين فليفل وقبلة هيئة الرقابة على المصارف قال الجراح إن أهالي عرسال يتعرضون لمضايقات في أرزاقهم، وهناك مشكلة اقتصادية تتفاقم، واعتقد أن إطلاق العسكرين المخطوفين يمكن أن يساعد على حلحلة الأمور.

في هذه الأثناء بادرت داعش إلى تسليم الجيش اللبناني جسدة الجندي على الجبال المخطوف الذي جرى قتله سابقا نبها من قبل هذا التنظيم.